

ردمد
٢٥١٨-٩٣٧١
ردمد الالكتروني
٢٥١٨-٩٣٦٠



مركز الدراسات الإفريقية
الجامعة العربية للعلوم والتقنية
جامعة الملك سعود
مركز الدراسات الإفريقية

مجلة دراسات إفريقية

مجلة فصلية محكمة
تعنى بشؤون القارة الإفريقية
تصدر عن مركز الدراسات الإفريقية

العدد
الثالث والعشرون
المجلد الثالث
ذي الحجة ١٤٤٧ هـ
حزيران - ٢٠٢٦ م



مجلة دراسات إفريقية



Journal Homepage: <http://studies.africansc.iq/>
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

أعضاء هيئة التحرير

الدولة	الجامعة	التخصص	الاسم	ت
العراق	الجامعة المستنصرية	علاقات دولية	أ.م. أمجد زين العابدين طعمة	١
العراق	جامعة الموصل	تاريخ إفريقيا	أ.د. ذاكر محي الدين عبد الله	٢
العراق	الجامعة المستنصرية	علاقات دولية	أ.د. نوار جليل هاشم	٣
الولايات المتحدة	الجامعة الإسلامية بمينيسوتا	تاريخ إفريقيا	أ.د. محمد محار جي	٤
السودان	جامعة الخرطوم	تاريخ إفريقيا	أ.د. عبد الله الفيكي البشير	٥
مصر	جامعة القاهرة	تاريخ إفريقيا	أ.د. أحمد عبد الدايم محمد	٦
السودان	جامعة إفريقيا العلمية	الاقتصاد الإفريقي	د. ياسر محمد العبيد	٧
السودان	مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الاحمر	باحث في الدراسات الإفريقية	د. أبو بكر فضل محمد	٨
تشاد	جامعة الملك فيصل	الحضارة الإسلامية	أ.م.د. إبراهيم برمة أحمد	٩
بوركينافاسو	جامعة الهدى	دراسات إفريقية	أ.م.د. سايبو بابا ديني	١٠
تونس	جامعة الزيتونة	الحضارة الإسلامية	أ.م.د. سعيد ناسري برونغوا	١١
العراق	جامعة الكوفة / كلية التربية الأساسية	العقيدة والفكر الإسلامي	أ.م.د. نافع جميل خلف الهلال	١٢
السودان	مركز البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة إفريقيا	علوم سياسية	د. عبد الوهاب الطيب بشير	١٣
السودان	الزعيم الأزهري / معهد البحوث والدراسات السودانية والدولية	الدراسات الإستراتيجية	أ.م. عماد الدين حسين بحر الدين	١٤

المحتويات

٢٣	بدر الدين رحمة محمد علي	الانتخابات العامة في تنزانيا ٢٠٢٥ م قراءة في المشهد السياسي
٥١	آدم محمد حسن ابكر كبس	العلاقات المغربية الموريتانية في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية في المدّة من ١٩٥٦-٢٠١١ م
٦٩	عمار أبكر محمد إدريس	الموقف الإثيوبي من توزيع الأملاك الإيطالية بشرق أفريقيا: دراسة في الدبلوماسية الإفريقية الناشئة (١٩٥٠-١٨٨٩)
١٠٣	يحيى حسن جديع صفاء خليل كاظم	الأمن المائي في أفريقيا والقانون الدولي العام
١٢٥	عبد مختار موسى	بوكو حرام: رؤية في النشأة والقدرات وسبل المواجهة
١٥٧	امجد زين العابدين طعمة غسان كريم مجذاب	دبلوماسية الشراكة: دراسة في التوجه الصيني تجاه أفريقيا

١٩١	مهند عبد الواحد النداوي	الشرعية السياسية وتحقيق الاستقرار في دول القارة الأفريقية
٢٢٣	حنان عبد الرحمن عبد الله التجاني حافظ عمر محمد عمر	تاريخ نشأة نظام الحواكير في دارفور وتطورها (٢٠٠٨ - ٢٠١٨ م)
٢٤٥	تامر سامي	قناة موزمبيق: الأمن البحري في مواجهة القرصنة والصراع الجيوسياسي
٢٧١	محمود عبد السلام الدالي سعيد علي كوزي إدريس علي إدريس مخلوف	حرب السودان وتداعياتها الأمنية على الدولة الليبية ٢٠٢٣-٢٠٢٥ م
٣١٣	حيدر جواد كاظم جاسم الشافعي	شخصية العدد: كوامي نكروما: سيرة قائد التحرر الإفريقي وبناء الدولة الغانية
٣٢٥	لؤي جمعة فاضل	عرض كتاب: داخل أفريقيا، تأليف: جون جنتر



الشرعية السياسية
وتحقيق الاستقرار في دول القارة الأفريقية.





Journal Homepage: <http://studies.africansc.iq/>
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

الشرعية السياسية وتحقيق الاستقرار في دول القارة الأفريقية

أ.د. مهند عبد الواحد النداوي

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

dr.muhand1977@uomustansiriyah.edu.iq

ملخص البحث:

برزت طروحات عدة حول مدى اكتساب الحكومات لشرعيتها أو مشروعيتها السياسية. وفيما يخص القارة الأفريقية، فقد شهدت دولها منذ ستينيات القرن العشرين وما تلاها تشكيل مؤسسات رسمية وغير رسمية لها قواعد قانونية ودستورية، إلا أن العديد من الدول الأفريقية كانت تواجه إشكالية وجود مؤسسات لها شرعية سياسية وقانونية، في ظل وجود أنظمة سياسية لا تفرق بين دولة المؤسسات ودولة اللامؤسسات ولا تعتد بالشرعية السياسية والقانونية.

وهناك فرق بين دولة المؤسسات التي تقوم على الشرعية والدستورية والقانونية وبين دولة اللامؤسسات التي تقوم على الارتباط الوثيق على الانتماء القبلي والإثني وغياب التوازن والفصل بين السلطات، وهذا الفرق ازداد اتساعاً في العديد من الدول الأفريقية، لا سيما مع بدايات القرن الحادي والعشرين وما تلاها من تطورات في شكل النظام الدوليّ

وعليه، فإن العديد من دول القارة الأفريقية لا تزال تعاني من إشكالية أساسية تتمثل بعدم قدرتها على تحديد ما الاتجاه المطلوب منها في عملية الممارسة السياسية من أجل تحقيق الاستقرار في دولها، نتيجة العديد من التحديات التي تواجه نظمها السياسية، فإنه بالمقابل هنالك فرص داعمة من الممكن أن تسعى الدول الأفريقية إلى استثمارها من أجل تحقيق الاستقرار في دول القارة الأفريقية.

تاريخ الاستلام:

٢٠٢٦/٤/٢٥

تاريخ القبول:

٢٠٢٦/٤/٣٠

تاريخ النشر:

٢٠٢٦/٦/١

الكلمات المفتاحية:

الشرعية السياسية، دولة اللامؤسسات، دول القارة الأفريقية، الانقلابات العسكرية، الصراعات المسلحة

المجلد الثالث العدد (٢٣)

شهر ذو الحجة - ١٤٤٧ هـ

حزيران ٢٠٢٦ م

Political Legitimacy and Achieving Stability in African Countries

Dr. Prof. Muhanned A Alnedawi

Al-Mustansiriya University / College of Political Science

dr.muhand1977@uomustansiriyah.edu.iq

Received:

25/4/2026

Accepted:

30/4/2026

Published:

1/6/2026

Keywords:

Political legitimacy –
Non- Institutionalized
State – African countries
– Military coups –
Armed conflicts

**Journal of African
Studies**

volume (3)

Issue (23)

Dhul-Hijjah 1447 H

Absrract

Several arguments have emerged regarding the extent to which governments acquire their political legitimacy. Since the 1960s, the African continent has witnessed the formation of formal and informal institutions with legal and constitutional foundations.

However, many African countries have faced the challenge of having institutions with political and legal legitimacy, given the existence of political systems that do not distinguish between a state with institutions and a state without institutions, and that do not recognize political and legal legitimacy. There is a difference between a state based on institutions, founded on legitimacy, constitutionality, and the rule of law, and a state lacking institutions, based on close ties to tribal and ethnic affiliations and the absence of balance and separation of powers. This difference has widened in many African countries, particularly since the beginning of the 21st century and the subsequent developments in the international system. Consequently, many African countries still suffer from a fundamental problem their inability to determine the required direction in their political practices to achieve stability. This is due to the numerous challenges facing their political systems. However, there are also supportive opportunities that African countries can capitalize on to achieve stability across the continent.

المقدمة:

يُعدّ وجود الأطر القانونية والشرعية من أهم مميزات السلطة في وجودها ومن إيجابيات تتمتع مؤسسات الدولة بالديمومة والاستمرار، إذ إن الشرعية السياسية هي الفاصل في وجود مؤسسات مستقرة وفاعلة، وذلك من خلال حصولها على وجوب القاعدة القانونية والشرعية، إذ يرى أغلب المفكرين والباحثين على ضرورة وجود الشرعية السياسية كأحد القواعد الأساسية في وجود المؤسسات كونها تمثل مجموعة القواعد المنظمة للسلوك السياسي فرداً كان أم جماعياً، ومن ذلك فإن أرسطو انطلق في نظريته من قانونية وشرعية الدولة والسلطة السياسية كأحد الأسس الهامة في وجودها، ومن خلال ذلك تستمد مؤسساتها تلك الشرعية في عملها الوظيفي وفي تأدية دورها كروافد مهمة وأساسية في بناء الدولة.

وشهدت القارة الأفريقية استقلال دولها سيما منذ ستينيات القرن العشرين وما تلاها من تشكيل مؤسسات رسمية وغير رسمية لها قواعد قانونية ودستورية، إلا أن العديد من الدول الأفريقية كانت تواجه إشكالية وجود مؤسسات لها شرعية سياسية وقانونية، في ظل وجود أنظمة سياسية لا تفرق بين دولة المؤسسات ودولة اللامؤسسات ولا تعتد بالشرعية السياسية والقانونية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على طبيعة دور الشرعية السياسية في ترسيخ بناء دولة المؤسسات، ومدى انسجام المؤسسات مع طبيعة وجودها وفعاليتها القانونية والدستورية في أداء وظيفة المؤسسات في الدولة، والفرق بين دولة المؤسسات ودولة اللامؤسسات وإشكالية الفصل بينهما، فضلاً عن تسليط الضوء على عدد من الدول الأفريقية التي تواجه إشكالية في شرعية نظامها السياسي وأثر ذلك على استقرار نظامها السياسي.

إشكالية البحث:

تنطلق إشكالية البحث من رؤية مفادها: إلى أي مدى تساهم أزمة الشرعية السياسية في تقويض دعائم الاستقرار الأمني والسياسي في دول القارة الأفريقية، وكيف يمكن لبناء شرعية مؤسسية متوافق عليها أن يحد من ظاهرة الانقلابات والنزاعات الأهلية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: أن المؤسسات الرسمية تتوقف فاعليتها في التأثير على إرساء الدولة القانونية من خلال الإطار الشرعي الذي يستند في مضمونه إلى الرضا والقبول العام من قبل أفراد المجتمع بوجود هذه المؤسسات ضمن أساسيات بناء الدولة. وعليه، فإن ضعف الشرعية السياسية في العديد من الدول الأفريقية لها دور سلبي في بناء دولة المؤسسات مما يؤثر سلباً على تحقيق الاستقرار في العديد من الدول الأفريقية.

هيكلية البحث:

وفي ضوء الفرضية المراد البرهنة عليها، تم تقسيم البحث إلى أربع مطالب أساسية:

المطلب الأول منه سيتم التطرق فيه إلى البعض من المفاهيم التي يعتقد أنها ضرورية وهامة في سياق الموضوع وهي: الشرعية والدولة، في حين سيتم الإشارة في المطلب الثاني إلى أهم الأسس التي تستند عليها الدولة والفرق بين دولة المؤسسات وبين دولة اللامؤسسات، أما في المطلب الثالث فسيتم دراسة إشكالية الشرعية السياسية في عدد من دول القارة الأفريقية وتأثير ذلك سلباً على تحقيق الاستقرار في أفريقيا، في حين سيتم التطرق إلى المطلب الرابع والأخير إلى مستقبل الشرعية السياسية لدول القارة الأفريقية في ضوء التحديات والفرص المتاحة.

المطلب الأول: إطار مفاهيمي:

يعد دراسة المفاهيم العلمية لمادة البحث الدعامة الأساسية والرئيسية لعلمية منهج البحث وموضوعية نتائجه، وعليه، فقد تم التطرق إلى بعض من المفاهيم التي يعتقد أنها ضرورية وهامة في سياق الموضوع وهي: الشرعية والدولة.

أولاً. الشرعية Legitimacy

أن كلمة الشرعية تشتق من الشرع والشرعة، وهي مشتقة من الشرع بصيغته الفعلية، التي تعني موافقة الشرع والصورة الفعلية على وزن شرعيه تصور الشيء بصورة دقيقة. والشرعية بلفظها في العربية تقابلها لفظة Ligitimte في الفرنسية ولفظة Legitimacy في الإنكليزية، وهي فكرة سياسية بخلاف ما يقابلها من لفظ المشروعية والتي هي فكرة قانونية^(١).

ومعيار الشرعية هو اتفاق الممارسات السياسية مع الإطار الدستوري والقانوني السائد في المجتمع، وإن أي فعل تقوم به (الدولة-السلطة) لا يصبح مشروعاً إلا عندما يكون مستنداً في وجوده إلى نص دستوري أو قانوني. وقد يكون القرار أو الفعل مشروعاً أي مطابقاً للقانون في إطاره الشرعي، أو يكون القرار أو الفعل غير شرعي أي أنه غير مطابق للقانون ولا يستند إلى نص دستوري أو قانوني، وفي هذا الإطار يعرف "سيمور ليبست" S. Lipset الشرعية في كتابه الموسوم (الرجل السياسي)، بأن الشرعية هي "قدرة النظام على توليد وتدعيم الاعتقاد بأن المؤسسات السياسية والاجتماعية القائمة هي الأكثر ملائمة لأفراد المجتمع والأكثر قبولاً بها"^(٢).

(١) د. عبد الرحمن رحيم المدرس، وقفات المشروعية من حيث مفهومها وتميزها عن الشرعية ومصادرها الأولى، مجلة صلاح الدين للعلوم الانسانية، العدد الاول، (اريل: مطبعة التعليم العالي، كانون الثاني ١٩٨٩)، ص ٦١.

(٢) نقلاً عن: د. احمد جمال الظاهر، دراسات في الفلسفة السياسية (بيروت: دار مكتبة الكندي، ١٩٨٨)، ص ١٩٠.

ثانياً: دولة State

يتفق أغلب علماء السياسة والاجتماع والقانون على أن الدولة تمثل قمة البناء الاجتماعي Social Structure. ويمكن سمو هذه المكانة للدولة على باقي النظم السياسية والاجتماعية داخل المجتمع، في كونها تتسيد جميع أشكال ومؤسسات النظام الاجتماعي. وقد اختلف مفهوم الدولة بين العلماء والدارسين، إذ رأى الفقيه الفرنسي بوردو Bordeau، بأن الدولة هي "شكل من أشكال السلطة السياسية Political Authority"، في حين رأى العالم الإنكليزي سالمون Salmond بأن الدولة هي "مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم محدد لإقامة السلم والعدل عن طريق القوة"، أما الفقيه الألماني لاباند Laband فعرف الدولة على أنها جماعات تمارس أو تمتلك ممارسة حقوق الأعضاء أنفسهم^(١).

ومن المؤكد أن الدولة ظاهرة اجتماعية تاريخية نتجت عن قيام مجموعة من الناس بفرض إرادتها على بقية المجتمع بواسطة القهر المادي، وهذا ما تؤكد عليه نظرية الدولة التي جاء بها العميد الفرنسي ديجي Dargait، حيث رأى أن الدولة نشأت عندما انقسم المجتمع الإنساني إلى فئتين، فئة الحكام الذين يسيطرون على مقاليد الأمور فيه، وفئة المحكومين الذين يخضعون لهم نتيجة لقوة هؤلاء الحكام^(٢).

ولو تم الأخذ بوجهة النظر السوسولوجيا فإن مفهوم الدولة يمثل مجموعة بشرية مستقرة على أرض معينة تتبع نظاماً اجتماعياً وسياسياً وقانونياً معيناً يهدف إلى الصالح العام ويستند إلى سلطة التي تكون مزودة بصلاحيات تعتمد على القوة والإكراه معاً^(٣).

(١) نقلاً عن: د. علي سعد اسماعيل، المجتمع والسياسة: دراسات نظرية وتطبيقية، ط ٢ (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣)، ص ١٣٨.

(٢) د. عبد الغني بسيوني عبد الوهاب، النظم السياسية (القاهرة: الدار الجامعية للنشر، ١٩٨٨)، ص ٣٤.

(٣) د. عبد الغني بسيوني عبد الوهاب، المصدر نفسه، ص ٣٤.

وفي ضوء المفاهيم التي تطرقت إلى الشرعية والدولة، طرحت مفاهيم تناول مدى ممارسة الحكومات لصلاحياتها في إطار الدولة، وفي ضوء ذلك برزت طروحات عدة حول مدى اكتساب الحكومات لشرعيتها أو مشروعيتها السياسية، وفي ضوء ذلك برز عدد من الآراء للتفرقة بين الشرعية والمشروعية السياسية للحكومات، إذ أشار الرأي الأول، إلى أنه لا يستند الأساس القانوني للسلطة إلى الشرعية، ولكن يستند بالأحرى إلى المشروعية، فوجود الحكومات بكل مكوناتها وهيئاتها ومؤسساتها ورؤوسها، وتمتعها بكامل الشرعية، لا يجعلها بالضرورة تتمتع بالمشروعية التي لا تتحقق إلا باحترام السلطات الحاكمة للقواعد والسياسات والمبادئ التي انتخبت على أساسها، فضلا عن التمسك بمراعاة سيادة دولها ومصالحها، بالإضافة إلى سيادة شعوبها ووحدتها وأمنها وثرواتها، واحترام الدستور والقانون وتطبيق مبدأ العدالة والمساواة بين جميع أفراد مواطنيها^(١)، وبالمقابل أشار رأي آخر إلى أنه لا يوجد فرق بين الشرعية والمشروعية السياسية ولا مجال لمحاولة التمييز بينهما ويعد الاصطلاحان مترادفين، على اعتبار أن مبدأ الشرعية أصبح في الوقت الراهن الضمانة الأساسية الجدية والحاسمة لحقوق الأفراد وحياتهم، وأن الشرعية يشمل كافة القواعد القانونية الملزمة الصادرة في الدولة أياً كان مصدرها، سواء كانت مدونة أو غير مدونة، ويأتي في مقدمة مؤيدي هذا الاتجاه الفقيه "جورج فيدل"، الذي ذهب إلى أن مبدأ الشرعية ينصرف إلى احترام القانون بمدلوله الواسع، ومن ثم يمتد الخضوع لكل القواعد القانونية الملزمة بغض النظر عن مصدرها، أي الأخذ بالمضمون الواسع لمفهوم الشرعية لأنه يُعد ضمانة أساسية لحماية حقوق الأفراد وحياتهم العامة من تعسف الحكومات وتحكمها^(٢).

(١) مجدي عبد الحافظ صالح، الشرعية والمشروعية بين الفلسفة السياسية وفلسفة القانون والأخلاق، مجلة تبين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية، المجلد ١٩، العدد ٤٩ (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، صيف ٢٠٢٤)، ص ٧٤.

(٢) في ذلك والفرق بين الشرعية والمشروعية ينظر: شريف طه، قضايا الشرعية والمشروعية بين الشريعة والقانون <https://eipss-eg.org>. (مصر: المعهد المصري للدراسات: نوفمبر ٢٠١٩).

المطلب الثاني: الأسس التي تستند عليها دولة المؤسسات:

أن المؤسسة تأتي وليدة حاجة اجتماعية وسياسية ومن خلال إرادة إنسانية عادة ما توصف بأنها إرادة جماعية، ولكن هذه المؤسسة عادة ما تكتسب سمات قانونية وشرعية تضعها فوق إرادة مؤسسيها، وهي تبقى حتى بعد زوالها، مثال ذلك الدولة، إذ أنها تبقى وتتطور حتى بعد زوال مؤسسيها، فالدولة هي أم المؤسسات وهي التي تمتلك الأصول والقواعد الوظيفية والتاريخية التي تضمن لها البقاء الأبدي والتاريخي.

وتستند دولة المؤسسات على العديد من الأسس التي تجعل منها دولة حديثة وعصرية تنتمي إلى القيادة الدستورية والعقلانية كما تستند إلى التفكير العقلي والعلمي والتي يسندها الوعي بالمحيط الدولي والمرحلة التاريخية في الخروج من دولة الأعراف والتقاليد إلى دولة القانون، التي تأخذ بقواعد المنطق الناتج من المعرفة التجريبية وعادة ما تكون الوسائل المعتمدة عليها مرتبطة مع الغايات. وفي ذلك فإن العقلانية لدولة المؤسسات توزن على أنها أدوات صائبة للفعل الاجتماعي، وهذا ما أشار إليه (ماكس فيبر)، فالفعل في نظره لا يكون ذو معنى إلا إذا أصبح عقلياً، إذ توصف العقلانية لديه بأنها خضوع الحياة الاجتماعية للتنظيم والذي ينعكس على ضرورة إيجاد مؤسسات كفؤة وفاعلة قادرة على بناء المجتمع المنظم^{(١)(٢)}.

أن الدولة ذات المؤسسات الدستورية تستند على مبررات من شأنها الوصول إلى استقلالية السلطة والاحتفاظ بخصائصها الأساسية من خواصها، حيث إن محور مبررات هذه السلطة هو القانون والدستور الأداة الأساسية لشرعيتها وضمان تحقيق العدالة والصالح العام لضمان حقوق جميع الأفراد في المجتمع بصورة متساوية، وذلك لأن القانون يستطيع الوصول إلى جميع مناحي الحياة والتغلغل في العلاقات السائدة

(١) نقلا عن: رضوان السيد، المصادر الفكرية العقلانية في الفكر العربي المعاصر، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ايار ٢٠٠٥)، ص ٢٢.

(٢) نقلا عن: رضوان السيد، المصادر الفكرية العقلانية في الفكر العربي المعاصر، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ايار ٢٠٠٥)، ص ٢٢.

ضمن المجتمع من خلال فكرة تسلسل القواعد القانونية وارتكاز الدولة على المبادئ القانونية في التنظيم الاجتماعي لكافة مؤسساته البنوية^(١).

وعلى هذا الأساس فإن دولة المؤسسات لا بد أن تستند على عدد من المبادئ، أبرزها:

أولاً: حالة من التوازن بين المؤسسات البنوية في المجتمع:

من السمات الأساسية لدولة المؤسسات هو إحداث عملية توازن بين مؤسساتها البنوية، إذ إن الدولة عادة ما تكون في عدد من المؤسسات البنوية والتي تشكل الإطار العام لوجوده مثل المؤسسة الاقتصادية والدينية والتربوية والتعليمية والعسكرية، وهذه المؤسسات تقوم بأدوار وظيفية في تقديم الاحتياجات العامة للمواطنين حسب اختصاصاتها وأهدافها، وتكمن علاقة وجود المؤسسات البنوية والتوازن بينها هو أثرها على حالة الاستقرار. إذ يجب أن تتسم هذه المؤسسات بالكفاءة والفاعلية في أداء وظائفها، وأن تكون هناك علاقة تبادلية بين هذه المؤسسات من حيث الوسيلة والهدف مع المؤسسات الأخرى. إذ إن عمل أي مؤسسة ينعكس على باقي المؤسسات الأخرى، ومن خلال ذلك يجب أن تسعى الدولة إلى بناء مؤسسات ذات كفاءة وفاعلية عالية وأن تحقق عملية التكامل ما بين هذه المؤسسات فضلاً إلى توجيهها نحو تحقيق الأهداف المجتمعية بصورة عامة. أن أي تغير أو تطور في مؤسسة من المؤسسات يستوجب على الدولة معالجة هذا التطور أو التغير في إطار عملية التكامل بين هذه المؤسسات، بمعنى آخر يجب أن لا تقوم الدولة بتطوير المؤسسة العسكرية في حين تعاني المؤسسة التربوية أو الصحية بالتدني والإهمال، الأمر الذي يؤدي إلى وجود التفاوت في عمل وكفاءة هذه المؤسسات، وهذا ما تتميز به العديد من المؤسسات في قارة أفريقيا، إذ أن فاعلية وكفاءة المؤسسات البنوية يرتبط بمدى قدرتها على التغلب على الظروف والمعوقات التي تواجهها وتوظيف قدرتها في خدمة

(١) د. نعيم عطية، في الروابط بين القانون والدولة والفرد (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٨)،

الصالح العام والذي يبرز شرعية وقانونية هذه المؤسسات بما تقوم به من انجازات أو أعمال تحقق الأهداف المجتمعية وتنعكس على بناء مؤسسات قادرة على تغليب دولة القانون من خلال خلق حالة الانسجام والتوازن بين المؤسسات البنيوية في المجتمع وانعكاس ذلك على فاعلية الدولة بصورة عامة^(١).

ثانياً: تدوير الولاءات المتعددة في الدولة إلى الولاء الوطني:

أن من الأسس الهامة في بناء دولة المؤسسات هو عملية تدوير الولاءات المتعددة في المجتمعات والدول في الولاء الوطني للدولة كي لا تكون بعض المؤسسات تابعة لأثنية أو قبيلة معينة على حساب باقي الاثنيات. اذ ان أغلب الدول ومن بينها دول القارة الأفريقية تبنى على أساس التعدد الإثني والقبلي، اذ لا يكاد يخلو أي مجتمع من المجتمعات في دول القارة الأفريقية من وجود إثنيات متعددة فيه، بحكم تنوع الأديان والقبائل والهجرات والحروب التي مرت بها أغلب دول القارة الأفريقية بصورة عامة. ومن خلال ذلك فربما تظهر ولاءات جزئية قد تصل إلى تعبيرات إثنية نتيجة المنازعات الدينية أو القبلية أو الإثنية فضلاً عن القصور الثقافي والجمود الفكري والتعصب الإثني وعدم انتشار الوعي السياسي وضمور الولاء الوطني في بعض المجتمعات. أن من مخاطر وجود الولاءات الجزئية في بعض المجتمعات والدول الأفريقية أنها تعرقل حركة التطور وتكبح جماح الحداثة والتقدم بكل معانيها واتجاهاتها كما انها تنعكس على جدلية الصراع الاجتماعي في المجتمع، وبدلاً من أن تؤدي إلى التكوينات المؤسسية تتبلور حديثاً وفق اتجاه المعايير الانجازية -Achieve- ment Criteria فإنها تنعكس على معايير الإنجاز Ascriptive Criteria والتي تنتصر مؤسسات الدولة على أسس الولاءات التقليدية والقائمة على أساس الدين أو المذهب أو اللغة أو العشيرة، والتي تقف بوجه وحدة المجتمع وتقف بوجه تضامنه واستقراره وجمود مؤسساته وعدم فاعليتها بما يخلفه من قيم جامدة ومعايير مخالفة

(١) د. علي اسعد، اشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٨٢

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ١١١

لوجود والتفكير والممارسات العقلانية المتطورة^(١).

ثالثاً: التداول السلمي للسلطة:

يعد التداول السلمي للسلطة أحد أبرز شروط وجود المجتمعات والدول المستقرة في أبعادها السياسية والدستورية فضلاً عن ثبات مؤسسات الدولة، وهو ما تفتقر إليه العديد من الدول الأفريقية. إذ يشكل التداول السلمي للسلطة أحد معايير وجود النظام الديمقراطي لكونه أحد مبادئ الديمقراطية، فمن خلال تطبيق التداول السلمي للسلطة لن تبقى جهة سياسية في السلطة إلى ما النهاية ولكن تحل محلها جهة سياسية أخرى جاء بها عبر الاقتراع العام إلى السلطة مما يؤدي إلى أن تتخلى القوى السابقة عن السلطة طوعاً وفقاً لإرادة الأغلبية، وهكذا تجري عملية تداول السلطة. وفي الجانب الوظيفي للتداول أي طريقة دخول وخروج الجهة السياسية من وإلى السلطة وهذا يتطلب آليات وأدوات محددة، كما أن التداول السلمي لا يعني تغيير مؤسسات الإدارة بالكامل بل الاكتفاء بتغيير قياداتها لان ثبات المؤسسات وسيما الأمنية مثل الجيش والأمن والمؤسسات الاقتصادية والقضائية وغيرهم هو ضمان استمرارية استقرار الدولة والحكومات وتراكم الخبرة، وان المفهوم العام للمشاركة السياسية هو حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية. وهكذا، تمثل أهمية التداول السلمي للسلطة المبادئ العامة للديمقراطية أهمية معيارية في الحكم على ديمقراطية أي نظام سياسي من عدمه كونها مبادئ تتسم بالتكامل وعدم التجزئة، فيما تمثل الآليات والوسائل الملائمة لنقل المبدأ الديمقراطي إلى واقع تطبيقي فاعل، وتختلف الوسائل من دولة ومن مجتمع إلى آخر باختلاف الثقافات والخبرة التاريخية والنضج المجتمعي والمطابقة بين الآليات والمبادئ العامة للديمقراطية، وتوضح مدى التزام النظام السياسي بالديمقراطية ومدى كون المجتمع

(١) د. علي اسعد، المصدر نفسه، ص ١١١.

ديمقراطياً^(١).

رابعاً: قيام السلطة السياسية على مبدأ الفصل بين السلطات:

يعد مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) من بين اهم المبادئ التي تقوم عليها دولة المؤسسات ومن اهم سمات الدولة القانونية التي تمارس المبادئ الديمقراطية في الحكم، كما أن مبدأ الفصل بين السلطات تعني ممارسة الرقابة الداخلية على ممارسة السلطة وعدم الانفراد بالحكم وادارة الدولة. أن كل سلطة من السلطات الثلاث سوف تعمل منفصلة عن الأخرى، وذلك لمنع تركز السلطة بيد شخص واحد او فئة معينة مما قد يؤدي إلى وضع مؤسساتها في يد فرد واحد او مجموعة واحدة، اذ إن علاقة الفصل بين السلطات يسهم في بناء مؤسسات شرعية ووظيفية، وأن هذا المبدأ من شأنه أن يكفل احترام الحقوق والحريات العامة وتطبيق القوانين بصورة عادلة، كما انه يعد من المبادئ الهامة في منع استبداد السلطة السياسية أو انفرادها من خلال توزيع الوظائف على هيئات منفصلة تراقب احداها الأخرى. ومن ناحية اخرى فإن الفصل بين السلطات لا يؤثر على انسجام مؤسسات الدولة فقط - كون أن هذا الفصل قائم على اساس التوزيع الوظيفي للدولة -، بل إنها تضمن نظاماً من التوازن في العلاقة بين مختلف السلطات وهذا هو الجوهر الذي تبنى عليه نظام الفصل بين السلطات، والذي يعد من بين اهم المبادئ التي تقوم عليها دولة المؤسسات وذلك من خلال تنوع مصادر الرقابة والضبط الرسمي للدولة^(٢).

وعليه، فإن المؤسسات هي الأداة الفعّالة للدولة في إنجاز وظائفها ومهامها الأساسية، لا سيما في تحقيق الأمن والاستقرار وبناء السلام المستدام. فوجود المؤسسات الفعّالة والمسؤولة والشاملة والكفؤة هو الشرط المسبق

(١) منى كريم جرو ود. ضحى لعبيبي كاظم، التداول السلمي للسلطة، مجلة أبحاث ميسان، المجلد ١٩، العدد ٣٧ (العراق: جامعة ميسان/ كلية التربية: حزيران ٢٠٢٣) ص ١٤٤-١٤٥..

(٢) عبدالاله بلقزيز واخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات العربية، ٢٠٠١)، ص ٨١.

والضروري للتنمية الاقتصادية والضمانة الحقيقية لاستدامة الثروة والمكاسب الاقتصادية، والدولة المعاصرة التي لا بد أن تركز عليها الدول الأفريقية هي الدولة التي تستند إلى عقد اجتماعي يؤسس العلاقات بين الافراد والدولة والمجتمع، ويعد الدستور والقانون من بين أولى مؤسسات هذه الدولة، وهو الضامن الوحيد لتحقيق الغايات الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل في دول القارة الأفريقية، بما يسمح بالانتقال من النموذج الريعي الذي يواجه العديد من الدول الأفريقية إلى النموذج المتنوع التنافسي، والتموضع في الاقتصاد العالمي^(١).

المطلب الثالث: إشكالية الشرعية السياسية في دول القارة الأفريقية :

سعت الدول الأفريقية عقب الاستقلال إلى البحث عن هياكل وآليات سياسية وقانونية للتعبير عن توجهاتها وتنفيذ سياساتها، ومن ثم تحقيق المثل والقيم العليا للشعب والتي تنتظم غاية وجودها وفلسفتها في الحياة، إلا أن تحديات وعقبات داخلية وخارجية متنوعة حالت دون الوصول إلى الأهداف المتوخاة وأثرت سلبا على مشروعيها السياسية والقانونية، من بينها: (حروب أهلية، انقلابات عسكرية، تأثير القوى الإقليمية والدولية على صناع القرار... الخ).

وعليه، فمن بين التحديات والعقبات التي واجهت العمل المؤسساتي في العديد من الدول الأفريقية، أن المؤسسات السياسية في الدول الأفريقية التي حصلت على استقلالها منذ العقد السابع من القرن العشرين لم تتبلور بصورة صحيحة، بل وجدت الدولة نفسها في بيئة غير مهيأة، بدءاً بقضايا تهدد الوحدة الترابية والتماسك الاجتماعي وربما التمرد والمطالبة بالانفصال.

فالمؤسسات هي الهيئات التي تتجلى من خلال أعمالها تحقيق طموحات الشعب لكونها آليات ووسائل للتعبير عن المبادئ الدستورية وصناعة القرار والقدرة على

(١) في ضوء ذلك ينظر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، بناء دولة المؤسسات والتكامل الإقليمي والتعاون الدولي (بيروت: الأمم المتحدة، ٢٠٢١)، ص ١٤.

التأثير من خلال توظيف السلطة المتاحة مما يعطي الشرعية السياسية للأنظمة، ومنها هيئات حاكمة وأخرى استشارية، فإذا كان من حق الحكومة مثلاً حل البرلمان فإن من صلاحيات المؤسسة النيابية سحب الثقة من الحكومة، وإذا كان للرئيس حق تعيين أعضاء المجلس الدستوري فليس له إقالتهم، وإذا كان للبرلمان التشريع فإن لمرفق العدالة النظر في دستورية القوانين.

ولن يتأتى الانتقال من مؤسسات شكلية إلى حقيقية لها شرعية سياسية وقانونية إلا بقيام مختلف النخب الأفريقية سواء كانت -دينية واقتصادية واجتماعية- بدورها وإصلاح المدنية الأفريقية على مختلف الأصعدة مما يفرض أخيراً هبة الدولة^(١).

وقد برزت العديد من الطروحات التي تشير إلى الأسباب التي أدت إلى انعدام الشرعية السياسية والقانونية في العديد من الدول الأفريقية، رغم ذلك فإن من بين أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف أو انعدام الشرعية السياسية والقانونية في الدول الأفريقية منذ استقلالها في ستينيات القرن العشرين وحتى منتصف العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين^(٢):

١. كثرة الانقلابات العسكرية في قارة أفريقيا، اذ شهدت أغلب الدول الأفريقية انقلابات عسكرية وهو ما أدى إلى أن تصدر القارة الأفريقية في عدد الانقلابات العسكرية والتي تجاوزت الـ ٢٠٠ انقلاب عسكري لأسباب ودواعي عدة.

٢. تعاني دول القارة الأفريقية تزايد حدة الصراعات والنزاعات المسلحة، سيما

(١) هارون با، الدساتير والمؤسسات السياسية في أفريقيا، ورقة تحليلية (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، شباط ٢٠٢٥)، ص ٧-٨.

(٢) ينظر: نوال بلحري، إشكالية الشرعية السياسية في الأنظمة السياسية الأفريقية واثرها على الامن والتنمية، مجلة أبحاث قانونية وسياسية المجلد ٩، العدد ١ (الجزائر: جامعة محمد الصديق بن يحيى / كلية الحقوق والعلوم السياسية، حزيران ٢٠٢٤)، ص ٥٣٤-٥٣٧. و. محمد تورشين، الحركات المسلحة والامن في أفريقيا، ورقة تحليلية (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، تشرين الثاني ٢٠٢٣)، ص ١-١٣.

النزاعات والصراعات المسلحة الداخلية ذات الطابع الدوّي، وذلك بسبب الصراع على السلطة أو الثروة أو كليهما معاً، فضلاً عن انتشار الصراعات الاثنية والقبلية، وكذلك انتشار الجماعات المسلحة المتطرفة في مناطق واسعة من شمال ووسط القارة ومنطقة الساحل الأفريقي، إذ شهد العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تنامي الحركات المسلحة المتطرفة في عدد من الدول الأفريقية في بيئات جاذبة، نتيجة ضعف الأنظمة السياسية وعوامل التهميش الاقتصادي والسياسي والصراعات القبلية والإثنية، فضلاً عن تعقيد التركيبة الاجتماعية وتداخلاتها، وتوسع أطر التداخل بين الدين والقبيلة والأيدولوجيا والإثنية.

٣. شيوع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الدول الأفريقية نتيجة التقسيم الاثني/ القبلي التي تتميز بها أغلب دول القارة الأفريقية وسعي الدول الكبرى والإقليمية إلى استغلال هذا التقسيم الإثني لتحقيق مصالحهم من خلال اتباع السياسة الاستعمارية (فرق تسد).

٤. غياب التداول السلمي للسلطة، إذ تتميز العديد من الدول الأفريقية بغياب التداول السلمي للسلطة واستفراد الفرد بالسلطة وهذا أدى إلى شيوع ظاهرة الفساد السياسي وغياب الحقوق والحريات للمواطنين الأفارقة، مما أدى إلى شيوع ظاهرة الحروب الأهلية كما حدث في الصومال وليبيريا والسودان وغيرها من الدول الأفريقية .

٥. يعد العامل الاقتصادي من بين العوامل التي أسهمت في غياب الشرعية في العديد من الدول الأفريقية، إذ تتميز الدول الأفريقية بكثرة الثروات التي تمتلكها سواء كانت طبيعية أو معدنية وزراعية وحيوانية إلا أنه بالمقابل تتميز العديد من الدول الأفريقية بظاهرة غياب التقدم والتطور الاقتصادي وضعف التنمية والنمو وهذا أدى إلى تزايد ظاهرة الفقر والبطالة مما أدى إلى بروز ظاهرة الفساد الاقتصادي والسياسي في تلك الدول.

٦. تصاعد التنافس بين القوى الإقليمية والدولية على أفريقيا، اذ شهدت قارة أفريقيا تنافس العديد من القوى الدولية والإقليمية على القارة سيما منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، وبرزت دول إضافة للدول الاستعمارية السابقة من خلال محاولة التغلغل في العديد من دول القارة الأفريقية من أجل تحقيق مصالحها، وهذا انعكس سلباً على الشعوب الأفريقية، فمثلاً سعت روسيا الاتحادية منذ منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين إلى زيادة تواجدتها وتدخلاتها في عدد من الدول الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء ودعم الانقلابات العسكرية التي حصلت في تلك الدول مما أدى إلى فقدان المشروعية السياسية لتلك الأنظمة الحاكمة.

المطلب الرابع: مستقبل الشرعية السياسية لدول القارة الأفريقية في ضوء

التحديات والفرص المتاحة

أن مستقبل الشرعية السياسية لمؤسسات الدولة في العديد من دول القارة الأفريقية تمثل عامل قانوني وأساسي لوجود تلك المؤسسات، كما تمثل عامل نفسي وقيمة معنوية هامة وأساسية للشعب والدولة، وهي لا توجد الا بناء على ضرورات اجتماعية تعمل على تحريك أركان المجتمع وتعمل على بناء روابط تفاعلية وإيجابية بين تلك الدول من جهة وبين افراد المجتمع الأفريقي من جهة اخرى. وهذا التفاعل الايجابي لا بد أن يستند إلى امرين اساسيين هما:

اولاً: وحدة فعلية بين اهداف الدولة ممثلة بالسلطة السياسية وأهداف الشعب بعموميته، وعدم تمثيل مؤسسات الدولة لفئة معينة من فئات الشعب على حساب الفئات الأخرى. اذ ان تمثيل عدد من الدول الأفريقية في نظامها السياسي لشرائح أو فئات معينة وأقصاء أو تهميش بعض الفئات المكونة للمجتمع من قبل السلطة سيؤدي إلى انهيار القاعدة الشرعية التي وجدت السلطة من خلالها، كما سيؤدي إلى تغليب الصفة اللارسمية لمؤسساتها، اذ أن ترابط الأهداف ما بين ما تقوم به الدولة في إطار أمنيات وأهداف الشعب هو من سمات دولة المؤسسات التي تسعى نحو

التنظيم البيروقراطي المفتوح إلى جانب قيامها على مبدأ الإزاحة والتوجيه، وفي ذلك أكد (فير) في تحديده لدولة المؤسسات، بانها الدولة التي تقوم وفق المبادئ العقلانية المستندة على عدد محدد من القواعد المعيارية^(١).

أن وجود دولة المؤسسات في الدول ومن بينها دول القارة الأفريقية تنطوي على عدة معان، أبرزها:

١. أسلوب معين في التفكير لإدارة الدولة.
٢. ادراك العالم الواقعي بمزيد من الرؤية النظرية والمفاهيم المجردة.
٣. أسلوب معين من الحياة يدركه المجتمع في مرحلة معينة.
٤. يسودها الامتثال والخضوع حسب القواعد القانونية ذات الصفات والأبعاد اللاشخصية.

ثانياً: الممارسة الفعلية ذات الكفاءة الايجابية المعبرة عن وحدة الأهداف المشتركة بين الدولة وأفراد المجتمع والأهداف الإنسانية للمؤسسات بصورة عامة، اذ ان القاعدة الأساسية لشرعية الدولة ومؤسساتها هي الممارسة الحقيقية للوصول إلى الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المشتركة والعامة، وذلك من خلال ايجاد مؤسسات قادرة على ادارة المجتمع وتحقيق الإشباع في الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والترفيهية والصحية والتعليمية كافة إلى جانب حماية المجتمع من الأخطار الداخلية والخارجية، وهذه الواجبات يطلق عليها علماء الاجتماع والقانون بشروط الكفاية لشرعية السلطة ومؤسساتها فيما يطلق على تمثيل الدولة ومؤسساتها للمجتمع بتكويناته واطيافه بشروط الضرورة لشرعية الدولة. كما تنطلق الممارسات الفعلية ذات الكفاءة والفاعلية في إطار طبيعة المركزية واللامركزية في ادارة الدولة وانعكاس ذلك على نشاط وفعالية مؤسسات الدولة، اذ تتأثر ادارة وفاعلية هذه النظم

(١) قباري محمد اسماعيل، علم الاجتماع السياسي وقضايا التخلف والتنمية (الاسكندرية: منشأة المعارف المصرية، ١٩٨٠)، ص ٥٢٢.

بأسلوب المركزي واللامركزية، ففي حين تميل الدول الأفريقية ذات النظم الشمولية إلى انتهاج الأسلوب المركزي في الإدارة على جميع المؤسسات التابعة لها، تنتهج الدول الأفريقية ذات النظم السياسية الديمقراطية الأسلوب اللامركزي في إدارة مؤسساتها، على الرغم من أن كلا من النظامين له فوائده واضرارته^(١).

وعلى الرغم من أن طبيعة وظروف الدول الأفريقية تختلف من دولة لأخرى، إلا أن هنالك عدد من الآراء والطروحات التي تناولت الأنماط الأساسية التي من الممكن أن تسهم في نجاح الدول الأفريقية في تحقيق شرعيتها السياسية والانتقال إلى الدولة ذات المؤسسات الديمقراطية التي ستسهم في تحقيق الاستقرار بجميع جوانبه، إذ يشير الرأي الأول إلى أن التحول في الدول الأفريقية يجب أن يحدث من الأعلى وذلك عندما يستجيب الحكام لأزمة وشيكة أو فعلية، من خلال الشروع في إصلاحات ديمقراطية، إذ إن التحولات من أعلى هي الأكثر قدرة على تحقيق الديمقراطية، لأنها تميل إلى أن تكون أكثر تحديداً فيما يتعلق بإطارها الزمني، وخطواتها الإجرائية،

(١) اشارت عدد من الدراسات، الى ان من بين الاضرار التي تواجه النظم المركزية تكمن في تقييد الاعضاء بالقوانين والتزامهم بالصيغ الرسمية وعدم قدرتهم على مناقشة آثارها السيئة في تأخير المعاملات أو تأجيل القضايا أو عدم حسم الامور بالطريقة التي تسهل انسيابية العمل في المؤسسات، في حين ان فوائدها تكمن في اعطاء المرونة اللازمة في حسم القضايا المتعلقة بإدارة المجتمع وتحقيق الوحدة المطلقة بين مكونات الدولة. اما اللامركزية فمن بين فوائدها انها تساعد على تقوية وتوثيق العلاقة بين القيادة والقاعدة، كما ان القرارات التي تتخذها السلطة تكون واعية وناضجة من حيث إنها تعتمد على الانتشار وتبادل الآراء، فضلاً عن عدم التقييد بصورة خاصة بالقوانين والاحكام القسرية وابتعادها عن الروتين والبيروقراطية، اما اضرار اللامركزية في ادارة مؤسسات الدولة، فهي عدم الحسم للقضايا والامور المتعلقة وعدم وجود الرقابة والاشرف الدقيق ومنح الصلاحيات لأشخاص ربما لا يتميزون بالكفاءة فضلاً عن احتمالية تدخل عامل المحسوبة والمنسوبة في حالة الاجتهاد بالقوانين وتفسيرها من قبل الموظفين ذات النزعات البيروقراطية.

ينظر بالمقارنة مع: د. فتحي العفيفي، فراغ السلطة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٨٩.

واستراتيجيتها العامة، بينما تعاني التحولات من أسفل قدرًا كبيرًا من عدم اليقين. وبالمقابل يرى الرأي الثاني أن التحول يجب أن يحدث من الأسفل عندما تكون هناك ضغوط شعبية مُتزايدة بهدف الانتقال نحو مجتمع أكثر ديمقراطية. وبالمقابل يرى آخرون إلى أنه في كثير من الحالات ضرورة الجمع بين نمطي الانتقال، إذ اشتملت بعض حالات تغيير النظام على بعض المفاوضات، صريحة أو ضمنية، علنية أو سرية، بين الحكومة وجماعات المعارضة، وبدأت بعض التحولات الأخرى بنوع معين، ثم أصبحت نوعًا آخر، لاسيما إن كانت الحكومة غير واثقة إلى أي مدى تريد أن تمضي في الإصلاح^(١).

وبالمقابل، فإن العديد من دول القارة الأفريقية لا تزال تعاني من مشكلة أساسية تتمثل بعدم قدرتها على تحديد ما الاتجاه المطلوب منها في عملية الممارسة السياسية من أجل تحقيق الاستقرار في دولها، وهذا يتبين من خلال فقدان العديد من دول القارة الأفريقية على السيطرة أو الاختيار الرشيد لأشكال وطبيعة نظم الحكم السياسية التي تتماشى مع طبيعتها السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية.

وأن ما يميز العديد من النظم السياسية في قارة أفريقيا هو شيوع التعددية الاثنية وهذا أدى إلى جعل مسألة تولى السلطة وممارستها وتحقيق الرضا المجتمعي بها يعد أمرًا ضروريًا لاستمرار الدولة وحفاظًا على كياناتها الاجتماعية المتعددة ودمجها في إطار الولاء للدولة، وقد ارتبط ذلك بضرورة تحقيق تنمية شاملة في ظل عدالة توزيعية واستقرار سياسي واجتماعي^(٢).

وعليه، هنالك عدد من المعطيات التي من الممكن أن تشكل تحد لمستقبل الدول الأفريقية في تحقيق استقرارها في المستقبل المنظور:

(١) دعاء عويضة، انتخابات وانقلابات: دروس الديمقراطية في أفريقيا، مجلة سبل، العدد ٢١ (مصر: شباط ٢٠٢٥). <https://subulmagazine.com/?p=4221>.

(٢) نوال بلحربي، إشكالية الشرعية السياسية في الأنظمة السياسية الأفريقية واثرها على الامن والتنمية، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢٢.

١. تشكل المنازعات والحروب الداخلية من بين اهم التحديات والعقبات أمام تحقيق الاستقرار والتي اندلعت في العديد من الدول الأفريقية، بشكل لم يسبق لها مثيل، سواء من حيث عدد المنازعات، أم عدد الأطراف المشاركة فيها، أم تشابك أبعادها، أم حجم الخسائر المادية والبشرية الناجمة عنها، وهو ما يزيد من صعوبة احتوائها ومن ثم تسويتها، لا سيما في ظل تنامي ظاهرة التدخل الإقليمي والدولي في المنازعات الأفريقية، فلا يزال المشهد الأمني في العديد من دول القارة الأفريقية معقدًا وملينًا بالتحديات، فمثلا تواصل مناطق الصراع في الساحل والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات العظمى إظهار مؤشرات محدودة على الاستقرار، في ظل تزايد تعقيد الديناميكيات الجيوسياسية، ويُتوقع أن يستمر موجات الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية في عدد من الدول الأفريقية وفشل الأنظمة السياسية الأفريقية في تحقيق التنمية في دولها، فضلا عن ذلك لا تزال المجالس العسكرية في مالي وبوركينا فاسو والنيجر تواصل تحدي الضغوط لاستعادة الحكم المدني، مما أثار قلق متزايد بشأن احتمالات التراجع الديمقراطي على المدى الطويل، فضلا عن ذلك من المتوقع أن تسود أجواء عدم اليقين الانتخابات المقبلة في كوت ديفوار وتوغو والكاميرون، نظرًا لاستمرار هيمنة النخب الحاكمة وغياب الشفافية في العمليات الانتخابية.

٢. على الرغم من أن النمو الاقتصادي المتوقع للقارة بأكثر من ٤٪ في عام ٢٠٢٥ قد يؤدي إلى نتائج إيجابية على المستقبل المنظور، إلا أن هذا الرقم لا يشمل جميع الدول الأفريقية ويحمل تفاوتات في نسبة النمو للدول الأفريقية، فمثلا أن الأداء القوي لاقتصاديات دول من شرق أفريقيا كما في رواندا وأوغندا وتنزانيا وجيبوتي والتي شهدت ارتفاع معدلات نموها بمعدلات تتجاوز ٦٪. ومع ذلك، لا يزال التضخم وتقلب العملة بمثابة معضلة كبرى أمام التنمية المستدامة، وربما يتم تشكيل المسار الاقتصادي لأفريقيا من خلال الضغوط المزدوجة للحماية الخارجية والإصلاح الداخلي. فضلا عن ذلك لا تزال أزمة الديون للدول الأفريقية تشكل تهديدًا وشيكًا، إذ إن أكثر من نصف الدول ذات الدخل المنخفض في أفريقيا إما في خطر أو معرضة

لخطر كبير من أزمات الديون، وهذا يتطلب الحاجة الملحة إلى إصلاحات مالية مبتكرة وتعزيز الإيرادات المحلية، من خلال تركيز الحكومات الأفريقية على إعطاء الأولوية للتصنيع والإنتاجية الزراعية لتحفيز التنوع الاقتصادي.^(١)

٣. أصبحت الانتخابات في العديد من دول القارة الأفريقية شكلية وامتداداً للأحزاب الحاكمة، اذ يلجأ العديد من الرؤساء الافارقة إلى التمديد لولاية ثالثة او اكثر رغم أن معظم الدساتير الأفريقية تنص على ولايتين فقط، فيحدث نوع من الانقلاب الديمقراطي على الحكم، فمثلا رغم وجود مقترح في منظمة الايكواس بعدم التمديد لولاية ثالثة للرؤساء الافارقة المنظمين لها، إلا أنه لم يؤخذ به لعدم موافقة معظم الدول الأفريقية الأعضاء في الايكواس، بل على العكس من ذلك حدث انشقاق وانسحابات من الايكواس نتيجة رفضها ترشيح الرؤساء الافارقة لأكثر من ولايتين^(٢)، وفي هذا السياق، أكد الاتحاد الأفريقي خلال مؤتمرات القمة، على ضرورة البدء في التفكير الجماعي حول التحديات المتصلة بالنزاعات وحالات التوتر التي تتسم بها غالباً العمليات الانتخابية في أفريقيا.

٤. تجدد ظاهرة التغييرات غير الدستورية للحكومات في العديد من دول القارة الأفريقية، عبر تدخل المؤسسة العسكرية في الحكم من خلال القيام بالانقلاب على الحكومات المنتخبة، مما يشكل انتكاسة خطيرة لعملية إرساء النظام الديمقراطي في أفريقيا، فمثلا شهدت وسط وغرب أفريقيا ظاهرة تجدد الانقلابات العسكرية منذ بدايات العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، وفي هذا السياق، أعربت

(١) د. حمدي عبد الرحمن حسن، اتجاهات المستقبل الافريقي في عام ٢٠٢٥، مقالات (مصر: مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والدولية، كانون الأول ٢٠٢٤).

<https://acpss.ahram.org.eg/News>.

(٢) روضة علي عبد الغفار، قارة اليوم والمستقبل... أفريقيا على أبواب عان ٢٠٢٥، حوارات وتحقيقات (لندن: قراءات افريقية، كانون الثاني ٢٠٢٥).

<https://qiraataafrican.com/26420>.

مؤتمرات القمم الأفريقية للاتحاد الأفريقي عن قلقه العميق إزاء تجدد ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا، التي شكلت انحداراً سياسياً، ونكسة كبيرة للعملية الديمقراطية، وتهديداً للسلم والأمن والاستقرار في القارة.

٥. إن النظرة الإستراتيجية التي يمكن أن ترسم بها مستقبل أفريقيا في القرن الحادي والعشرين، انه لا سبيل لتحقيق الاستقرار في قارة أفريقيا، إلا عبر العمل الجماعي المشترك، فهل تعي جميع الشعوب والحكومات الأفريقية أبعاد وطبيعة ذلك، لا سيما في ظل التحديات والانقسامات التي تعيشها العديد من الدول الأفريقية، سواء كانت داخل البلد الواحد أم فيما بين الدول الأفريقية^(١).

وبالمقابل، هنالك عدد من المعطيات التي من الممكن أن تشكل فرص داعمة تسهم في اكتساب الدول الأفريقية لشرعيتها السياسية وانعكاس ذلك على تحقيق استقرارها في المستقبل المنظور:

١. من بين الفرص أمام دول القارة الأفريقية هو زيادة مكانة أفريقيا وظهورها في النظام الدولي نتيجة التغيرات الجيوسراتيجية التي يشهدها العالم، فمثلا أصبح الاتحاد الأفريقي العضو ٢١ في مجموعة العشرين، كما تتولى جنوب أفريقيا حالياً رئاسة المجموعة وبالتالي يمكن الاستفادة من وضعها في موقع الرئاسة لدعم القضايا الأفريقية والجنوب العالمي وقضايا المناخ وتخفيف عبء الديون، وهذا يسهم في كونه حافزاً للدول الأفريقية في العمل على تحقيق الاستقرار السياسي ويجعل أفريقيا في قلب الخطاب العالمي المرتبط بهذه القضايا^(٢)، فضلا عن ذلك شهد العام ٢٠٢٤ انضمام كل من مصر وإثيوبيا لتكتل بريكس، ومع توسع التكتل ليشمل إثيوبيا ومصر فضلا

(١) حمدي عبد الرحمن حسن، برلمان عموم أفريقيا والبعد الشعبي في حركة الوحدة الأفريقية، في: الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، تحرير د. محمود أبو العينين (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، ٢٠٠١)، ص ٨٦.

(٢) روضة علي عبد الغفار، قارة اليوم والمستقبل... أفريقيا على أبواب عان ٢٠٢٥، مصدر سبق ذكره.

عن جنوب أفريقيا التي انضمت للتكتل منذ كانون الأول ٢٠١٠، مما يبين أهمية قارة أفريقيا المتزايدة في تشكيل السياسة الدولية، وقد يفضي ذلك إلى اتباع الدول الأفريقية إستراتيجية تنويع شراكاتها الدولية من أجل التأكيد على التعاون المستدام والحد من الاعتماد على القروض التي تؤثر سلباً على الواقع الاقتصادي لأفريقيا، وعليه فمن الممكن أن يؤدي تزايد الاهتمام الدولي بقارة أفريقيا أن يشكل فرصة لدول القارة للتركيز على الشأن الداخلي الأفريقي والاهتمام بتقدم شعوبها مما ينعكس إيجاباً على تحقيق استقرارها^(١).

٢. شهدت العديد من دول القارة الأفريقية نجاح الانتخابات فيها في العام ٢٠٢٤، على الرغم من اختلاف الدول في مدى التزامها بالمبادئ الديمقراطية، كما في الانتخابات الرئاسية في جزر القمر والسنغال وغانا، والانتخابات العامة في زيمبابوي وجنوب أفريقيا وبوتسوانا والكونغو الديمقراطية وموزمبيق.

٣. تشير العديد من التقارير الاقتصادية إلى أن أكثر من (١٥) دولة أفريقية نجحت في تحقيق معدل نمو قدر بـ ٥-٧٪، وهي نسبة جيدة جداً، وهذه النسبة ستسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في تلك الدول^(٢)، وتشير توقعات البنك الدولي لعام ٢٠٢٥، انه على الرغم من أن هناك تفاوتات بين الأقاليم الأفريقية في تحقيق معدلات النمو إلا أن إقليم شرق أفريقيا سيكون أفضل الأقاليم الأفريقية، إذ يمكن أن يصل حجم النمو الاقتصادي في دول مثل روندا وأوغندا وتنزانيا وجيبوتي إلى نحو ٦٪، ويتوقع أن يحدث استقرار في التضخم وتقلبات العملة في الاقتصادات الكبيرة مثل نيجيريا وأنغولا ومصر^(٣).

(١) د. حمدي عبد الرحمن حسن، اتجاهات المستقبل الأفريقي في عام ٢٠٢٥، مصدر سبق ذكره.

(٢) أبو ظبي: مركز الاتحاد للأخبار، سبتمبر ٢٠٠٤. ٢٦. حلمي شعراوي، التجربة الأفريقية في

تداول السلطة <https://www.aletihad.ae/wejhatarticle/6899>

(٣) روضة علي عبد الغفار، قارة اليوم والمستقبل... أفريقيا على أبواب عان ٢٠٢٥، مصدر سبق ذكره.

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وتأثير تحقيق الاستقرار الاقتصادي على الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي، يزداد إدراك الدول الأفريقية لأهمية الاستقلال المالي وتقليل الاعتماد على العملات الأجنبية، ويأتي هذا الإدراك مدفوعاً بتقلبات العملات المحلية، وشح احتياطات النقد الأجنبي، وارتفاع تكاليف المعاملات عبر الحدود، وفي هذا السياق، يبرز نظام الدفع والتسوية الأفريقي (PAPSS) كأداة يمكن أن تسهم في إعادة تشكيل النظام المالي القاري، إذ سيسهم نظام الدفع هذا إلى تقليل الحاجة لاستخدام العملات الأجنبية، عبر تمكين الدول الأفريقية من إجراء المدفوعات مباشرة بعملاتها المحلية، وهو ما يُقدر أنه سيوفر للشركات الأفريقية أكثر من (٥) مليار دولار سنوياً كانت تُهدر في رسوم التحويلات المصرفية، فضلاً عن ذلك، يشكل صعود العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) خطوة أخرى نحو تحقيق السيادة المالية، سيما بعد أن ادركت العديد من البنوك المركزية الأفريقية أن رقمته العملات المحلية قد تكون حلاً فعالاً لمواجهة التضخم وتعزيز الشمول المالي، فعلى سبيل المثال، أطلقت نيجيريا عملة "إي-نيرة" كأول عملة رقمية لبنك مركزي في أفريقيا، بهدف تحسين كفاءة النظام المالي وتقليل التكاليف التشغيلية، ومن المتوقع أن تحذو دول أخرى مثل غانا، كينيا، ومصر حذو نيجيريا خلال السنوات المقبلة، مع التركيز على تطوير أنظمة دفع مرنة تستوعب الاستخدام الواسع للعملات الرقمية. ومع تزايد اتجاه الدول الأفريقية نحو التكامل الإقليمي، تكتسب العملات الرقمية للبنوك المركزية أهمية متزايدة كأدوات لتعزيز التجارة البينية داخل أفريقيا، ومن المنتظر أن يؤدي تزايد تبني هذه العملات إلى تسهيل تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، إذ ستتمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من توسيع نطاق عملياتها بسهولة عبر الحدود، بفضل توفر أنظمة دفع رقمية أقل كلفة وأكثر كفاءة، كما أن التكامل بين أنظمة الدفع الرقمية مثل (PAPSS) والمنصات العالمية مثل منصة (إم بريدج mBridge) المدعومة من تكتل البريكس قد يمثل نقلة نوعية في تعزيز الاقتصاد الوطني والعملات المحلية في الدول الأفريقية، إذ تسمح منصة «إم بريدج»

للدول بإجراء معاملات تجارية وتسويات مالية مباشرة باستخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية، متجاوزة بذلك النظام المصرفي التقليدي الذي يعتمد بشكل كبير على الدولار الأمريكي، ومن خلال هذه المنصة، يمكن للدول الأفريقية أن تقلل من تعرضها لصدمات العملات الأجنبية وتخفف من آثار تقلبات العملة العالمية.

٤. في خضم التطورات التي يشهدها النظام الدَّوِّي، فإن استثمار الشباب الأفريقي تكمن أهم فرصة لدول القارة الأفريقية والتي تسهم في تحقيق استقرارها السياسي، فمع أكثر من ٦٠٪ من السكان في قارة أفريقيا من الشباب، فإن مستقبل القارة يعتمد على تمكين هذه الفئة الشبابية من خلال التعليم وزيادة الأعمال والحكم الشامل، وبدلاً من قمع حركات الشباب، يجب على الحكومات الأفريقية تسخير طاقاتهم وابتكارهم كمحركات للتحويل الاجتماعي والاقتصادي، ويمكن لأفريقيا تسريع مسارها نحو الرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي، ولكن تحقيق هذه الأهداف يتطلب أكثر من مجرد الشعارات الخطابية، بل يتطلب اتخاذ إجراءات جريئة ومستدامة تستند إلى حقائق المشهد المتنوع في القارة^(١).

(١) د. حمدي عبد الرحمن حسن، اتجاهات المستقبل الإفريقي في عام ٢٠٢٥، مصدر سبق ذكره.

الخاتمة:

طرح العديد من المفاهيم التي تتناول مدى ممارسة الحكومات لصلاحياتها في إطار الدولة، وفي ضوء ذلك برزت طروحات عدة حول مدى اكتساب الحكومات لشرعيتها أو مشروعيتها السياسية.

وفيما يخص قارة أفريقيا، فإن الشرعية السياسية لمؤسسات الدولة الأفريقية تمثل عملية تقييم للفعل الاجتماعي والسياسي وفق القيم العامة والمشاركة ضمن سياق المشاركة الفعلية في النطاق الإداري والاجتماعي والوظيفي.

اذ عانت العديد من الدول الأفريقية عبر تاريخها السياسي والقانوني من عدم تثبيت مؤسسات الدولة لأسباب عدة، من أبرزها: عدم استقراره الدولة من حيث شرعية السلطة أو انبثاق سلطة قادرة عبر مؤسساتها عن التعبير عن مصالح الشعب وتطلعاته.

وهناك فرق بين دولة المؤسسات التي تقوم على الشرعية والدستورية والقانونية وبين دولة اللامؤسسات التي تقوم على الارتباط الوثيق على الانتفاء القبلي والإثني وغياب التوازن والفصل بين السلطات، وهذا الفرق ازداد اتساعاً في العديد من الدول الأفريقية، سيما مع بدايات القرن الحادي والعشرين وما تلاها من تطورات في شكل النظام الدولي، فعلى الرغم من تلك التغيرات والتطورات التي شهدتها النظام الدولي، إلا أن سمة دولة اللامؤسسات وغياب الشرعية السياسية والقانونية كانت بارزة وحاضرة في العديد من الدول الأفريقية، مما انعكس سلباً على استقرارها.

وعلى الرغم من ان العديد من دول القارة الأفريقية لا تزال تعاني من إشكالية أساسية تتمثل بعدم قدرتها على تحديد ما الاتجاه المطلوب منها في عملية الممارسة السياسية من أجل تحقيق الاستقرار في دولها، نتيجة العديد من التحديات التي تواجه نظمها السياسية، إلا أنه بالمقابل هنالك فرص داعمة من الممكن أن تسعى الدول الأفريقية إلى استثمارها من أجل تحقيق الاستقرار في دول القارة الأفريقية.

وان المشهد المتوقع في المستقبل المنظور، مشهد بقاء الوضع على ما هو عليه في قارة أفريقيا، أي إنه على الرغم من الفرص الداعمة لتحقيق الاستقرار في أفريقيا إلا أنه هنالك تحديات عدة تشكل عقبة أمام الدول الأفريقية مما يشكل عقبة وتحدي لشرعيتها السياسية والقانونية.

المصادر والمراجع:

أفريقيا، مجلة سبل، العدد ٢١ (مصر: شباط ٢٠٢٥).

١. احمد جمال الظاهر، دراسات في

<https://subulmagazine.com/?p=4221>

الفلسفة السياسية (بيروت: دار مكتبة الكندي، ١٩٨٨).

٦. رضوان السيد، المصادر الفكرية العقلانية في الفكر العربي المعاصر، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ايار ٢٠٠٥).

٢. حلمي شعراوي، التجربة الأفريقية في تداول السلطة (أبو ظبي: مركز الاتحاد للأخبار، سبتمبر ٢٠٠٤).

<https://www.aletihad.ae/wejhatarticle/6899>

٧. روضة علي عبد الغفار، قارة اليوم والمستقبل... أفريقيا على أبواب عام ٢٠٢٥، حوارات وتحقيقات (لندن: قراءات أفريقية، كانون الثاني ٢٠٢٥).

٣. حمدي عبد الرحمن حسن، برلمان عموم أفريقيا والبعد الشعبي في حركة الوحدة الأفريقية، في الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، تحرير د. محمود أبو العينين (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، ٢٠٠١).

<https://qiraatafrican.com26420/>

٨. شريف طه، قضايا الشرعية والمشروعية بين الشريعة والقانون (مصر: المعهد المصري للدراسات: نوفمبر ٢٠١٩).

٤. حمدي عبد الرحمن حسن، اتجاهات المستقبل الأفريقي في عام ٢٠٢٥، مقالات (مصر: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والدولية، كانون الأول ٢٠٢٤).

٩. عبدالاله بلقزيز وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات العربية، ٢٠٠١).

٥. دعاء عويضة، انتخابات وانقلابات: دروس الديمقراطية في

<https://acpss.ahram.org.eg/News>

١٠. عبد الرحمن رحيم المدرس، والتنمية (الاسكندرية: منشأة المعارف ووقفات المشروعية من حيث مفهومها المصرية، ١٩٨٠).
١٦. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية مجلة صلاح الدين للعلوم الإنسانية، العدد الأول (اربيل: مطبعة التعليم العالي، كانون الثاني ١٩٨٩).
١٧. مجدي عبد الحافظ صالح، والنظم السياسية (القاهرة: الدار الجامعية للنشر، ١٩٨٨).
١٢. علي اسعد، اشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٨٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢).
١٣. علي سعد اسماعيل، المجتمع والسياسة: دراسات نظرية وتطبيقية، ط ٢ (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣).
١٤. فتحي العفيفي، فراغ السلطة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).
١٥. قباري محمد اسماعيل، علم الاجتماع السياسي وقضايا التخلف والتنمية (الاسكندرية: منشأة المعارف المصرية، ١٩٨٠).
١٦. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، بناء دولة المؤسسات والتكامل الإقليمي والتعاون الدولي (بيروت: الأمم المتحدة، ٢٠٢١).
١٧. مجدي عبد الحافظ صالح، الشرعية والمشروعية بين الفلسفة السياسية وفلسفة القانون والأخلاق، مجلة تبين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية، المجلد ١٩، العدد ٤٩ (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، صيف ٢٠٢٤).
١٨. محمد تورشين، الحركات المسلحة والأمن في أفريقيا، ورقة تحليلية (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، تشرين الثاني ٢٠٢٣).
١٩. منى كريم جرو ود. ضحى لعبي كاظم، التداول السلمي للسلطة، مجلة أبحاث ميسان، المجلد ١٩، العدد ٣٧ (العراق: جامعة ميسان/ كلية التربية: حزيران ٢٠٢٣).
٢٠. نعيم عطية، في الروابط بين

القانون والدولة والفرد (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٨).

٢١. نوال بلحري، إشكالية الشرعية السياسية في الأنظمة السياسية الأفريقية وأثرها على الأمن والتنمية، مجلة أبحاث قانونية وسياسية المجلد ٩، العدد ١ (الجزائر: جامعة محمد الصديق بن يحيى / كلية الحقوق والعلوم السياسية، حزيران ٢٠٢٤).

٢٢. هارون با، الدساتير والمؤسسات السياسية في أفريقيا، ورقة تحليلية (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، شباط ٢٠٢٥).